انعكاس السياسات الانتقالية على مرحلة بناء مؤسسات الدولة في ليبيا

خيري عمر*

ملخص: تسعى هذه الورقة إلى تحليل العلاقات الارتباطية بين حالة المكونات الليبية وعدم الاستقرار السياسي؛ فعلى مدى أكثر من عشر سنوات بدت الديناميات الليبية أكثر ميلاً إلى الانقسام، حتى إنّه تسبّب في ظهور مشكلات إضافية، وهذا أدى إلى عيوب هيكلية سادت في المرحلة الانتقالية، كان أهمها، نضوج مشكلة القيادة السياسية أو العسكرية، حيث لا تتوافر مقومات القوة لفرض السلطة.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، مؤسسات الدولة، الاستقرار السياسي، المرحلة الانتقالية.

*جامعة سكاريا، تركيا

The Reflection of Transitional Policies on the Stage of Building State Institutions in Libya

KHAIRY OMAR*

ORCID NO : 0000-0001-7748-4961

ABSTRACT:*This paper seeks to analyze the correlations between the state of the Libyan components and political instability; for more than ten years, the Libyan dynamics seemed more divisive, even causing the emergence of additional problems, and this led to structural defects that prevailed in the transitional period, the most important of which was the maturity of the problem of political or military leadership, where the elements of power are not available to impose authority.*

***Keywords**: Libya, state institutions, political stability, transition period.*

*Sakarya University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/13)
153 - 172

DOI:10.36360/1560-012-004-010

مدخل

واجهت مرحلة إعادة البناء ضمنًا مشكلات هيكلية، لعل أهمها نقص القدرة على تهيئة مناخ الاستقرار والخلاص عن طريق الانتخابات، إذ أخفقت النخبة السياسية في تمكين الإرادة الشعبية من تقرير مصير الحكم والسيادة، وانغمست في خلافات تفصيلية، ارتبط معظمها بالصراع الجزئي على المواقع السياسية والاستحواذ على موارد الدولة، وهذا يرسخ مناخًا من الميل إلى تفكيك المؤسسات. وقد أسهم الميل إلى التفكك في رسم واقع غياب الكتلة الصلبة؛ سواء من التطورية السياسية لدى القبائل أم الأحزاب تجاه المسالة الوطنية. ومع تزايد الانقسام السياسي، انخفضت رغبة الأطراف الليبية في إنهاء وضع البلاد تحت الفصل السابع، واتجهت إلى توثيق علاقاتها مع الدول المتنفذة لأجل المساندة السياسية.

تحاول الورقة الاقتراب من فرصة نجاح سياسة إعادة البناء في ليبيا، والبدائل الممكنة أمام السياسة في ليبيا. تبدو أهمية تناول اتجاه بناء وهدم مؤسسية الدولة عملية معقدة، فالمشكل الأساسي يتعلق بأنه مع طول الفترة زاد الميل إلى التفكك ليشكل التباعد جذر المعضلة السياسية.

ساعد النظام الانتخابي على تفكيك قدرات الدولة عندما انخفض تمثيل الجهة التشريعية (المؤتمر الوطني ثم مجلس النواب) إلى أقل من 25٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة، وهذا تسبب في ضعف قدرة المؤسسات على الصمود أمام المشكلات المتتابعة. وحاليًّا، يقف التباعد السياسي وراء الخلاف على قوانين الانتخابات بصور تعوّق الوصول إلى حل سياسي، إذ هي انعكاس لغياب البدائل السياسية، وانخفاض الرغبة في الخروج من الأزمة.

وأدى ارتباط العزل السياسي بتقويض المؤتمر الوطني العام إلى ظهور حِزمة من النزاعات حول التمثيل السياسي، وعلى الرغم من إلغائه، عجزت المؤسسات الليبية عن التوافق على صيغة قانونية بديلة، وظل الخلاف حول قوانين الانتخابات عائقًا أمام تجديد المشروعية السياسية.

انقسام السلطة السياسية

يساعد تحليل واقع السلطات القائمة على إدراك حدود الالتزام السياسي والإداري، وفي ليبيا يمكن ملاحظة تسارع الحكومتين على الاستحواذ على إدارة الأزمة. ونتيجة

للانقسامات القائمة، تكشف أزمة سيول درنة عن واقع انقسام ثنائية السلطة، وإمكانية تطوره لتقسيم الدولة. إذ انحسر دور حكومة الوحدة الوطنية، إلى درجة أنه اقتصر على إرسال وحدات إغاثة مدعومة بمخصصات مالية من دون أن يتمكن رئيس الوزراء من زيارة شرق ليبيا. وقد أشارت حكومة الوحدة إلى عدم الحاجة لمساعدات دولية، والاكتفاء بالاعتماد على المؤسسات الليبية في تغطية حاجات الإغاثة.[1] في المقابل ركز خطاب خليفة حفتر على تولية حكومة شرق ليبيا برئاسة أسامة حماد تسيير شؤون الإغاثة وتوفير المعدات اللازمة لتأهيل الحياة في مدينة «درنة»، وطالب المصرف المركزي بتوفير التمويل اللازم، كما رحب بالمساعدات الخارجية. وقد بنى خليفة حفتر تصوّره على تقديم صورة رسمية للمسؤول عن التصدي لكارثة السيول في المنطقة الشرقية وتداعياتها المؤلمة، كان يتكلم بصفة الحكومة الواقعية المسؤولة عن الإنقاذ والإغاثة، وسرْد عمليات الإغاثة، وتوفير المعدّات اللازمة، وجعل الإيواء تحت رعاية حكومة أسامة حماد؛ للتخفيف من آثار الكارثة، وتوجيه الحكومة لتشكيل لجنة لإعادة رصف الطرق واستعادة الخدمات[2].

من وجهة نظر أولية ترجع إثارة النقاش حول جدارة الحكومة بالشرعية إلى منازعات سحب الثقة والبحث في تشكيل حكومة أخرى تقوم على إدارة الانتخابات، وعلى مدى فترة النزاع (فبراير 2022 وحتى الآن)، تبلورت مظاهر الانقسام على مستوى ليبيا، وكان أشدها في اختلاف المنطقة الغربية على تأييد حكومة الوحدة الوطنية، وهذا يعزز تطلعات البحث عن حكومة جديدة.

ما يمكن استخلاصه أن محاولات الاستحواذ على السلطة والموارد غير ممكنة في ليبيا، ففي الوقت الذي حاول فيه رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة عبر قانون المجلس الأعلى للطاقة السيطرة على موارد الدولة، بدت اتجاهات إنشاء لجنة للرقابة المالية؛ توجّهًا لإعادة هيكلة إدارة الموارد، في محاولة للحد من استحواذ حكومة الوحدة عليها.

ويمثل تعدد السلطات واحدًا من مظاهر الأزمات الهيكلية والخصائص السلطوية للمجموعات الحاكمة، حيث تعمل الأجهزة التنفيذية والتشريعية في مسارات متنافسة لإثبات جدارتها بالسيطرة المكانية. لم تقتصر هذه الظاهرة على تعدد الحكومات والجماعات المسلحة، لكنها ارتبطت بتكرار احتجاج القبائل على تهميش الحكومة لمناطقهم وإهمالها لها، إذ طالب العديدُ من القبائل وأفراد الخدمة المدنية بالمرتبات وتوصيل الخدمات إلى المجتمع المحلي، وهذه صورة تعكس جانبًا من غياب كيان

الدولة في ظل تلازم تفكك السلطة، مع تصاعد دور الجماعات المسلحة لملء الفراغ الناجم عن انشغال الحكومات بالصراع...

وثمة خلاف حول الأساس القانوني لدى الجهات الليبية، فرغم تشكيل الحكومات وفقًا للاتفاق السياسي الصادر في ديسمبر 2015، يختلف مجلسا النواب والدولة على المرجعية القانونية، فبينما تخلو قرارات مجلس النواب من إشارة إلى الاتفاق السياسي، تحرص تشريعات المجلس الأعلى للدولة وقرارات الرئاسة ومجلس الوزراء على تثبيت مرجعيته ضمن الإطار الدستوري. لم يؤد التوافق على التعديل الدستوري رقم 13 إلى تجاوز الخلاف حول مرجعية القوانين، بل صار الاتفاق السياسي غير قائم قانونيًا. تبدو هذه النقطة مهمة، سواء من جهة تراجع النظام القانوني لوضع ما قبل انتخابات مجلس النواب أو توفير أرضية مناسبة لاستمرار النزاع على السلطة.

مشكلة النظام الانتخابي

منذ صدور القانون رقم 4/ 2012، هيمنت أفكار العزل السياسي على مواقف الجهة التشريعية والتنفيذية، وهذا شكل عائقًا أمام وضع قواعد مُحايدة. تُفسر هذه الخلفية كثيرًا من مواقف المجموعات الثورية التي قامت على التخلص من كل الموظفين الموالين للنظام القديم باعتبارهم غير ملائمين للمرحلة الجديدة. وكان من اللافت أنه رغم حصول قانون العزل السياسي على 158 صوتًا، فإنه لم يدخل حيز التنفيذ، بل على العكس، أسهم في توطيد الانقسام السياسي حول المؤسسات بشكل أثر في حرية التصويت وتشكيل بدايات التخلي عن المسار السلمي.

ومع طول فترة الصراع، تغيّر منظور صياغة قوانين الانتخابات، خصوصًا بعد إلغاء قانون العزل السياسي، والتوسع في ترشيح مزدوجي الجنسية للمناصب السيادية. لم يعد شرط الجنسية ذا معنى، فبدخول قائمة المرشحين، يصعب الاستبعاد؛ لأسباب إجرائية، وانتظار قرار يتوقف على عمليات إدارية من جانب دولة أخرى. تكتسب هذه المناقشة حجيتها من استقرار الإرادة الشعبية على تفضيل مزدوج الجنسية، وهو واقع جديد يتجاوز التشريعات الإجرائية، ويصبح من حق المرشح في الجولة الثانية التمسك بالحق المكتسب والاحتفاظ به في مواجهة الغير، ومن جانب آخر، فمن الناحية السياسية، لا يليق تبعية رئيس دولة لحكومة أخرى، يمكنها أن تؤثر في سيادة منصبه أو تضع بلاده في موقف حرج، خصوصًا إذا كانت هناك مساءلات قانونية أو طلب بالخضوع للتحقيق، وهنا، يضعف الاعتبار بالحصانة ضد إجراءات المحاكم أو اتباع البروتوكول في الأعمال الرسمية.

حاول قانون الانتخابات معالجة مسألة مزدوجي الجنسية في الترشح على مرحلتين: ففي انتخابات الرئاسة يحقّ لمزدوجي الجنسية الترشح في الجولة الأولى، فيما يُمنَع دخولهم في الجولة الثانية. بدت هذه الجزئية ضمن ملاحظات المفوضية الوطنية للانتخابات عن وحدة إجراءات الانتخابات منذ بدئها، حيث ينتج على المرحلة الأولى، وليس تطبيقه في الجولة الثانية كما ورد بقانون الانتخابات. على خلاف ذلك، استندت اللجنة لنص التعديل الدستوري رقم 13 والمسودة التي أصدرتها لجنة 6 + 6 في 4 يونيو 2023. يثير هذا النقاش اختلاف الأساس القانوني بين الجانبين، وهو ما يثير مشكلة في كيفية التطبيق. ويثير أيضًا، صلاحية المفوضية في الرقابة على القوانين، وإذا ما كان من الممكن إحالتها إلى المحكمة العليا لمراجعة المبادئ القانونية في العمليات السياسية[3].

> **يحاول قانون الانتخابات معالجة مسألة مزدوجي الجنسية في الترشح على مرحلتين وقد بدت هذه الجزئية ضمن ملاحظات المفوضية الوطنية للانتخابات**

تكمن إشكالية ازدواجية الجنسية في الوضع القانوني الذي يكتسبه المرشح الفائز، ليعيد النزاع على السلطة. وإذا كان مشروع القوانين تجاوز الخلاف حول ترشيح العسكريين، فإنه لم يحظ بالقوة الحاسمة لإنفاذ حرمان مزدوجي الجنسية من الترشيح، وهذا تحد على قدر كبير من الأهمية، لأنه يُعلق القبول بالنتائج النهائية على انتهاء إجراءات هي خارج نطاق سلطة الدولة.

يعمل النظام الانتخابي المقترح على عودة الحياة الحزبية، وهو تطور مهم يحفظ تماسك المجلس التشريعي والقدرة على صياغة السياسات العامة، ويساعد على التوازن مع رئاسة الدولة، وفي هذا السياق، تعمل الأحزاب على تطوير وضعها في النظام الانتخابي. ويُعَدّ مطلبها بحذف شرط ترشيح الحزب في 6 دوائر؛ لتمكين الأحزاب الصغيرة يفقد الهدف التشريعي أهميته في تجميع القوة السياسية للبرلمان[4].

على أيّ حال، ظلت قوانين الانتخابات موضع خلاف بين الجهات الليبية. وتشير الملاحظات الكثيرة على القانونين 27 و28/ 2023، تكرارًا للجدل حول القوانين السابقة. يمكن تفسير خلاف الليبيين على النظام الانتخابي باتساع الخلاف بين مجلسي النواب والدولة. وقد عَمل استمرار انقسام السلطة التنفيذية على تغييب القوة اللازمة لإنفاذ الانتخابات[5].

تلازمت هذه الخلافات مع شدة الخلاف على الجهة المشرفة على الانتخابات، ووضع حكومة الوحدة الوطنية. تناولت المادة 85 الإجراءات الانتقالية قبل الانتخابات

عندما نصّت على أنه «تجري الانتخابات العامة في ظل حكومة جديدة تضمن نزاهة العملية الانتخابية، ولا يحق لرئيسها وأعضائها الترشح للانتخابات الرئاسية"، وتنحصر مهامها في الإشراف على الانتخابات. عدّ «خليفة حفتر»، القائد العام للجيش الليبي مركزية تشكيل الحكومة شرطًا للتقدم نحو الانتخابات[6].

الصراع على القضاء

خلال مشوار المرحلة الانتقالية، تصدت المحكمة العليا لثلاثة تعديلات جرت على الإعلان الدستوري، كان أولها في 2013 عندما ألغت تعديلاً أجراه المجلس الوطني الانتقالي قضى بتكوين الهيئة التأسيسية لمشروع الدستور بالانتخاب المباشر بدلاً من اضطلاع المؤتمر الوطني العام باختيارها، كما تصدت لتعديل الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري والخاص بمقررات «لجنة فبراير» في نوفمبر 2014. وفي كلتا الحالتين، خلصت المحكمة لمخالفة المادة (36) من الإعلان الدستوري، حيث لم تحظ بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني أو المؤتمر الوطني، غير أنها لقيت صعوبة في التصدي لطعن العزل السياسي، ففي 26 يونيو 2014، أصدرت قرارًا بتأجيل الفصل فيه لأجل غير مسمى[7].

وقد أسست المحكمة العليا قرارتها على عدم توافر النصاب اللازم لصدور القوانين والتعديلات الدستورية، ففي حالة التعديل الثالث، صوت عليه أغلبية الحاضرين (49 من 55) فيما بلغت عضوية المجلس الوطني 102 عضوًا. كما أسست حكمها في منح مجلس النواب إصدار قانون انتخاب الرئيس المؤقت (التعديل السابع)، ووافق عليها 121 عضوًا من إجمالي 200 عضوًا، والموافقة على مقررات لجنة فبراير (57) مادة صارت جزءًا من الإعلان الدستوري دون قراءة مادة واحدة منها، وبهذا المعنى، تكون قوانين انتخاب الهيئة (17/ 2013) وانتخاب مجلس النواب (10/ 2014) غير قائمين من الناحية الدستورية. وهو ما يشير إلى عيوب جوهرية في المرحلة الانتقالية، جرى فيها تجاوز المحكمة بإجراء 11 تعديلاً دستوريًّا[8].

وإزاء تفاقم الأزمة السياسية، قامت المحكمة العليا بإغلاق الدائرة الدستورية في أغسطس 2016 تجنبًا لتداعيات الصراع السياسي، لكن الجمعية العمومية أعادتها إلى العمل في 18 أغسطس 2022، وقد شهدت تلك الفترة تجاهل قرارات المحكمة بإلغاء بعض التعديلات الدستورية. وبالرجوع إلى قرارات المحكمة العليا، يمكن ملاحظة عدم قدرة النظام القضائي على مسايرة التطورات السياسية، فإنه على الرغم من صدور قرارات المحكمة العليا، أخفقت الدولة في فرض أو احترام القانون، سواء فيما يخص تشكيل

الهيئة التأسيسية بالاختيار أم حل مجلس النواب، وبالإضافة إلى كثرة التعديلات، لم يكن أمام المحكمة العليا سوى إيقاف النظر في المنازعات الدستوري بسبب انفراط السطلة والرغبة في تجنب الدخول في الصراع السياسي.

ومع استمرار الصراع السياسي، بدأ مجلس النواب مشوار تعديل المحكمة العليا في 16 أغسطس 2022 باقتراح تعديل تشريعي للقانون رقم (6/ 1982) وتقسيمها إلى محكمتي النقض والدستورية العليا. وقد ظهر مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا في 21 سبتمبر 2022 ثم صدر قانونً في 6 ديسمبر من السنة نفسها. وفي موازاة هذه الإجراءات، قام رئيس النواب بتعيين 45 مستشارًا بالمحكمة العليا وتعيين رئيسها (عبد الله بوزريزة). قامت تعديلات أغسطس (القرار رقم 4/ 2022) بربط إجراءات تأسيس المحكمة الدستورية بإرادة مجلس النواب، من خلال تعيين تشكيلها أول مرة ولم يقتصر التعديل التشريعي على تقسيم المحكمة العليا إلى محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا، بل تعداه إلى ربط مرحلة تأسيسها بمجلس النواب دون غيره من المؤسسات، فبداية من تعيين هيئة المحكمة (13 عضوًا) وقَسَم المستشارين أمامه وانتهاءً بحصر رفع

الدعاوى الدستورية في رئيس المجلس والنواب والوزراء، تتضح التطلعات الاحتكارية. وكما كان استحداث محكمة دستورية في بنغازي محالفًا للتوزيع الإقليمي لسلطات الدولة. وبغضّ النظر عن عيوب التشريع، انصرفت إرادة رئيس مجلس النواب للتحكم في النظام القضائي عندما نص القانون على اختيار المجلس للتشكيل الأول للمحكمة بالمخالفة لأعراف تشكيل المحاكم العليا مشاركة بين المؤسسات المختلفة وفق احترام مبدأ الفصل بين السلطات.

وللرد على الانتقادات الموجهة للقانون، أشار بيان رئيس النواب 7 ديسمبر 2022، إلى استناده إلى مشروع القاعدة الدستورية، وذلك في المواد (138– 145) التي توافقت عليها اللجنة المشتركة للمسار الدستوري، معتبرًا عدم الاعتراض عليها يجعلها صالحة لتكون أساسًا قانونيًّا، وهو احتجاج لا يرقى للمناقشة القانونية. بالوثيقة محل التشاور لم تتمتع بالصفة الرسمية أو مبدأ الوحدة القانونية، كما أن نصوصها الجوهرية ما تزال محل خلاف، ووفق مجلس الدولة، ليس هناك نص دستوري يمنح أي جهة صلاحية إنشاء محاكم جديدة.

من الناحية الإجرائية، صدرت هذه القوانين من دون التشاور مع المحكمة العليا أو مجلس الدولة. وبمراجعة البيانات الصادرة يوم 7 ديسمبر 2022 يمكن ملاحظة بلوغ الانزعاج من تصرفات مجلس النواب مدى بعيدًا، فقد صدر ما يقرب من أربعة بيانات عن الجهة التشريعية وعدة بيانات للأحزاب السياسية. تلاقت على إدانة تعديلات النظام القضائي واعتبارها غير قانونية، غير أن كثرتها على هذا النحو جعلها أقرب للدعاية السياسية، وخصوصًا عندما اقتصرت البيانات على رؤساء المؤسسات وأعضائها دون انعقاد اجتماع رسمي لتقنين مطالبها. ما يعبر عن غياب السلطة الحقيقة، وغلبت عليها صيغ المناشدة، الاقتراح والتأييد، ولم تظهر فيها قوة الأمر، وهذا ما ينطبق على المجلس الرئاسي والدولة والنواب.

اتجاهات المصالحة الوطنية

على مدى ما يقرب من عامين سار الإعداد للمصالحة الوطنية بخطى مستقرة نسبيًّا. وبينما قامت المشاورات في فترة المؤتمر الوطني العام وما بعدها على أسس محلية، تجري التوجهات الحالية تحت رعاية إقليمية ودولية، وهذا يسبغ رسوخًا على ضمانات الوصول إلى مؤتمر المصالحة الوطنية بعد مناقشات تحضيرية لملفات إستراتيجية المصالحة الوطنية[9].

ومنذ إطلاق العمليات التحضيرية في يوليو 2023، سعى المجلس الرئاسي إلى وضع ترتيبات، يمكن تصنيفها في مسارين؛ تَمثل الأول في صياغة إستراتيجية للمصالحة الوطنية في يونيو 2022، بحيث تشكل أرضية لنقاش حول القضايا الانتقالية التي تمثل ملامح بناء الدولة، أما الثاني، فهو ما يتعلق بإجراءات وسياسات الوصول إلى مؤتمر للمصالحة الوطنية، وقد شغلت الترتيبات التحضيرية جانبًا كبيرًا من وجهة شمول الأطراف الليبية ومدى فاعلية الدعم الدولي.

وبشكل عام، تقوم خطة اجتماعات المصالحة على مشاركة الليبيين وتوطين الحل السياسي، فمن خلال نوعية المشاركين، يتضح شمول الاجتماع التحضيري (برازفيل: يوليو 2022) لكل التيارات السياسية، وقد تَحسّنت مشاركة الأطراف الليبية في الاجتماع التحضيري بطرابلس في يناير 2023، تحت رعاية إفريقية وعربية؛ لمناقشة قضايا الانتقال الآمن وإعادة بناء الثقة بين الليبيين، بالإضافة إلى التكامل المؤسسي ومعالجة الانقسام وصيانة الموارد، وقد دارت المناقشات حول سياسات تحسين المناخ الدستوري وفق المبادئ والقيم الاجتماعية وتمكين السيادة الشعبية.

وعلى مستوى المعالجات الفكرية، فمنذ إطلاق إستراتيجية المصالحة الوطنية، قطعت الأعمال التحضيرية شوطًا في وضع ملامح المؤتمر الجامع للمصالحة الوطنية. وذلك من جوانب صياغة القضايا الخلافية التي تشكل جوهر العمليات المؤسسية في الدولة، والترتيبات التنظيمية لتكوين اللجنة التأسيسية. وكان الاهتمام واضحًا بترقية الإسهامات الوطنية في مقابل خفض إسهام العوامل الخارجية.

وقد قامت أفكار إستراتيجية المصالحة على الترابط مع الانتقال السياسي بحيث يقوم البناء الدستوري على الثقة والاحترام. للخروج من أزمات الدولة والحُكم، وفق معالجة نظرية وعملية لمشكلات التدخل الخارجي، وانتشار الولاءات الفرعية ونفوذ المستفيدين من الأوضاع الراهنة. وتسعى الإستراتيجية إلى جمع إسهامات الخبراء وتوسيع التمثيل الاجتماعي أساسًا لحل الصراعات، بحيث تكون بمثابة أرضية مشتركة لكل المؤثرين في الشؤون الدولة والمجتمع بوصف ذلك خطوة لحل مشكلة الشرعية في الترتيب الدستوري والمصالحة الوطنية[10].

ووفق الترتيب التنظيمي، يسعى برنامج المناقشات إلى تجاوز التناقضات بين المشاركين لدعم أعمال مؤتمر المصالحة وتنفيذ مخرجاته. وفي سياق البيئة الإدارية

والسياسية، تلعب الكنغو دورًا أساسيًّا في استمرار النقاش حول المصالحة الوطنية، فمن خلال رئاستها اللجنة الإفريقية، استضافت المناقشات التحضيرية، وهذا يسبغ نوعًا من المؤسسية على مسار السياسة في ليبيا. وعلى أيّ حال، تُعَدّ هذه الاجتماعات بمثابة منتدى سياسي للكيانات الليبية المختلفة، بحيث تشمل ممثلين عن القيادة العامة، البرلمان «الأعلى للدولة» والمجلس الرئاسي، وممثلين عن سيف الإسلام القذافي، ومجموعة من «غدامس».

وعقد المجلس الرئاسي مؤتمر المصالحة الوطنية (8–12 يناير) الذي شارك فيه مسؤولون من الاتحاد الإفريقي وشخصيات ليبية من المناطق المختلفة، وقد ورد الترتيب للمؤتمر في كلمة «محمد المنفى» بالجمعية العامة، 24 سبتمبر 2022، بوصفها مفتاحًا للانتقال الآمن للوضع الدائم وإعادة بناء الثقة بين الليبيين. دارت الكلمات حول دعم تحركات المجلس الرئاسي لخفض الاحتقان بين المؤسسات الليبية. وذهب إلى أن مشكلة ليبيا في سياسات تقاسم السلطة، والنفوذ والموارد، بالإضافة إلى تجاهل مطالب الشعب والإصرار على التمثيل الجهوي، ولذلك أدى تبنّي هذه التوجهات للإخلال بالرقابة القانونية والسياسية وتراكم المشكلات أكثر مما أسهم في تكوين حلول للخروج من الأزمة.

وبجانب الاتحاد الإفريقي، تعمل البعثة الدولية على تطوير الوساطة بين الليبيين وتوصيل مواقفهم إلى الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تسهيل الدعم الإقليمي. رغم محدودية العائد المباشر من لقاءات المبعوث الدولي (عبد الله باتيلي) مع كل المسؤولين الليبيين، فإنها تُوسع من فرصة بناء أرضية مشتركة. فالجولات التي يخوضها رئيس البعثة تؤسس لمسارات اتصال، لم تتوفر لدى جهة أخرى، فهي تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف الليبية، ويمكن عدّها تجربة بنائية في بيئة شديدة التعقيد وفقيرة الترابط في آن واحد. وبانعقاد اجتماعات «برازفيل في يوليو 2023، سارت التطلعات نحو الانتقال لمرحلة ملائمة لبناء الحوار السياسي على أساس مشاركة وطنية مستقلة تجري أحداثها على الأراضي الليبية في صيغة «المؤتمر الجامع للمصالحة الوطنية» المقرر عقده في أغسطس القادم.

وتهدف الاجتماعات التحضيرية إلى استكمال المحاولات السابقة للمصالحة الوطنية، وفتح المشاركة أمام كل التيارات السياسية، بالإضافة للمجتمع المدني والتمثيل الجهوي. وفي سعيها لاستشراف مسار المصالحة، تستصحب المناقشات الخبرات المشابهة لحل الصراعات في بلدان أخرى، وطرقها في تجاوز الخلافات بين النخب أو

المجموعات العرقية. فمن وجهة أساسية تعمل هذه الاجتماعات على تطوير المناقشات الوطنية في مقابل رفض حالة التدويل القائمة، بالإضافة إلى تذليل معوقات المصالحة، ومكافحة الكراهية والعنف.

وفي هذا السياق، تسعى مبادرة المجلس الرئاسي إلى بناء صيغة وطنية تلائم ظروف الدولة وتركيبتها الاجتماعية.، وتشير الخبرات الدولية إلى غياب نسق موَحَّد للتطبيقات منذ بداية السبعينيات، فقد ارتبط التطبيق بظروف الدولة ومستوى التنمية المؤسّسية، هذا الجانب يُعَدّ كبير الأهمية من وجهة أن درجة نمو المؤسّسات في ليبيا يُعَدّ ضعيفًا، وذلك مقارنة بوجود أنماط أخرى من الفواعل السياسية، كالمكونات الثقافية والجهويات وشيوخ القبائل فضلاً عن الصراع مع كيانات تابعة للنظام السابق.

وعلى مدى الفترة حاولت المناقشات صياغة إستراتيجية المصالحة، حيث عمل المجلس الرئاسي على صياغة تصوّر لحل القضايا الخلافية، وخصوصًا ما يتعلق بخلفية الصراع حول الهوية ونظام الحكم والعدالة الانتقالية، وهي تستند إلى مجموعة مبادئ

حاكمة، تنتظم الحقوق والواجبات والالتزام المشترك تجاه الاستقرار السياسي، والبناء على تشريعات المؤتمر الوطني لضمانات التعويض وجبر الضرر وسيادة القانون.

غير أنه رغم تكرار الاجتماعات التحضيرية، تواجه المصالحة تحديات تكامل السلطة والانقسام الاجتماعي. ومن التحديات التي تواجه تطبيق سياسات العدالة في ليبيا ما يتعلق بتجاوز أسباب الإخفاقات السابقة، حيث قَوّض التباعد السياسي فاعلية التشريعات المتعلقة بالمصالحة؛ إذ أدى اللجوء إلى السلاح لانقطاع مشوار الحل السلمي، وانصرف الليبيون إلى الانضواء إما تحت عملية الكرامة أو حكومة الوفاق، وحاليًّا، يُعطّل تصاعد الخلاف حول الثروة، الذي تسبب في انهيار الأمن والقانون.

على أيّ حال، يرتبط التحدي الأساسي للمصالحة الوطنية في التوافق على القوانين اللازمة والضرورية للانتقال السياسي. ويُعَدّ التلاقي على قوانين الانتخابات مُهمّة أساسية للخروج من النزاع حول مشروعية المؤسسات. ويسهم فتح القوانين الانتخابية للتداول التشريعي في تزايد فرص التقدم في قضايا الإستراتيجية الوطنية وتكوين مناخ مناسب للاستقرار وخفض الانقسام، وذلك باعتباره تسوية سليمة للصراع، كما تقدّم إطارًا للتفاهم حول ملامح الدستور.

المشكلة المالية والصراع على الموارد

ومع غياب نظام واضح للنظام المحلي، لا يقدّم القانون 59/ 2012 نظامًا كافيًا لتوزيع الموارد. وبحسب قرار مجلس الوزراء 180/ 2013، ينحصر اختصاص البلديات (م5) بالإشراف على المرافق المحلية، ويكون نصيبها 10٪ من قمة الركاز داخل حدود البلدية. وكما تقترب هذه الصيغة من اللامركزية، فإنها تفتح الطريق لمناقشة مسألة تقاسم الثروة.

وقبل سنوات ظهرت مطالب بتحويل إيرادات النفط للمصرف الخارجي وإبعادها عن المصرف المركزين، ويُعَدّ تشكيل اللجنة الجديدة استكمالاً لتلك المحاولة، حيث تتحدث عن تقسيم إيرادات النفط بين فرعَي المصرف في طرابلس وبنغازي، بوصفها جزءًا من مخصصات الحكومة في شرق ليبيا. تبدو هذه العملية أقرب لتقاسم الموارد تحت مظلة الحديث عن التوزيع العادل لخدمة بابي التسيير والتنمية مباشرة.

ومع تفاقم الانقسام حول إيرادات الدولة والفشل في إدارة مشكلاتها، تتزايد الحجج الدولية في طلب الإشراف على الشؤون المالية. يتعزز هذا التوجه بتتابع ملاحظات تقارير

ديوان المحاسبة، وفوضى التدفقات الخارجية من السلاح. وحتى لا يكون دور النظام الاقتصادي محركًا دائمًا للصراع، يذهب جيسون باك إلى أنه على الجهات الدولية إنشاء لجنة مالية دولية، بحيث تكون تحت قيادة ليبية وتتمتع بالسلطات اللازمة لإعادة هيكلة الاقتصاد. تكلم جيسون عن مهام إضافية، كان أهمها الشفافية ومراجعة قواعد الاقتصاد، وإشراف الأمم المتحدة على المصرف المركزي[11].

وفي مقابلة مع قناة القاهرة الإخبارية، طرح رئيس مجلس النواب تشكيل لجنة للإشراف على توزيع الثروة، وبحسب اقتراحه تتكون من ممثلين عن مجلسي النواب والدولة والمجلس الرئاسي والمصرف المركزي، بالإضافة إلى لجنة أخرى لمراقبة الإنفاق الحكومي. وتضمن قرار مجلس النواب رقم 49 عام 2023 بتشكيل لجنة برئاسة رئيس مؤسسة النفط فرحات بن قدارة بشأن توزيع الثروة على المواطنين والأقاليم[12]. وتحتص اللجنة بإعادة هيكلة الميزانية العامة على أساس التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتحقق من تقسيم المبالغ المخصصة للبابين الثاني والثالث في الميزانية العامة إلى نسبتين مئويتين، تُودَع النسبة الأولى في الحسابات المالية المفتوحة لدى مصرف ليبيا المركزي- بطرابلس، وتُودَع النسبة الثانية في الحسابات المالية المفتوحة لدى مصرف ليبيا المركزي- ببنغازي، على أن تتم عملية الإيداع والتحويل باستقطاع هذه النسب مباشرة من إيرادات النفط ومبيعاته.

ثار النزاع على عوائد النفط في 24 يونيو 2023، عندما هددت حكومة أسامة حماد باللجوء إلى القضاء للحجز الإداري على إيرادات النفط من بداية 2022 والبالغة 27 مليار دولار تقريبًا. فقد اقترح خليفة حفتر لجنة عليا للترتيبات المالية، لإدارة المال العام بطريقة عادلة؛ لمعالجة مشكلات التوزيع غير المتكافئ للثروة، كما اقترح المجلس الرئاسي تشكيل لجنة تحت المسمى نفسه لمراقبة النفقات والإيرادات، لا للسعي إلى معالجة جذرية لمشكلات التفاوت، فهو أقرب لضمانات توزيع الدخل لا تقاسم الثروة. وفي حالة نقل السلطات إليها، تعد لجنة المجلس الرئاسي بديلاً مناسبًا للحكومة الموحدة، إذ اتسم تشكيلها بالابتعاد عن جهاز الدولة، وتحدثت بوضوح عن دورها ضمن المرحلة الانتقالية[13].

في المقترحات الثلاثة شكّل رئيس المؤسسة الوطنية العامل المشترك في خيارات المسؤولين الليبيين، فلم يكن ضمن مقترحات اللجان فقط، ولكنه صار عامل ثقة لأي طرف ينحاز إليه، ولذلك، تتعدد لقاءات رئيس المؤسسة الوطنية مع كل المسؤولين في ليبيا، وهي ميزة يفقدها أغلبية السياسيين في ليبيا. هذا الوضع يكشف هشاشة السياسة الليبية بسبب اعتمادها على النفط مصدرًا واحدًا للثروة. وهذا يفتح النقاش حول طريقةٍ لإدارة عوائد القطاع بحياد وبعيدة عن هيمنة مؤسسة واحدة، فوجود المؤسسة الوطنية كان متناسبًا مع مركزية الحكم الجماهيري، ولذلك ظهرت مشكلات إدارة القطاع رغم الانتقال المحدود للقطاع الخاص. فالمشكلة تكمن في جانبين، تضخم سيطرة المؤسسة الوطنية وغياب حكومة قوية.

لم توضح المقترحات الثلاثة مفهومًا واضحًا للتوزيع العادل للثروة، سوى تقسيمها على السكان في الدولة الموحدة، وتمييز مناطق الإنتاج في حالتي اللامركزية والفيدرالية. وفي ظل عدم تحديد نظام الحكم والتقسيم الإداري للدولة، تبدو هذه العملية صراعًا أكثر من كونها تفاهمات على إدارة الثروة الوطنية. مهدت هذه الحالة لتحول الصراع إلى الاستحواذ على عوائد النفط، سواء عبر حكومة فتحي باشاغا أم بالتوصل إلى تفاهمات بين حكومة الوحدة الوطنية وقيادة الجيش على تشغيل قطاع النفط والبحث في إمكانية إدارة عوائده من خارج المصرف المركزي. وهنا صارت ليبيا أمام تبديل الأولويات من الانتخابات إلى توزيع الثروة، من دون وضع دستوري يُنظّم الاختصاصات ومعايير التوزيع.

السياسة الخارجية والنفوذ الدولي

تأثرت السياسة الخارجية الليبية بعاملي توجه الحكومات المتتابعة والتنافس على النفوذ الخارجي. ورغم محاولات حكومة الوحدة تطوير علاقاتها الإقليمية بدت اتصالاتها مع «إسرائيل» متغيرًا جديدًا في توجهات النخبة الجديدة، فبداية من لقاء الصدّيق خليفة حفتر وانتهاءً بلقاء رجاء المنقوش وزيرة الخارجية مع وزير خارجية «إسرائيل» تتصاعد احتمالات التطلع لتوطيد العلاقة معها، بحيث تشكل رافعة سياسية. إذ كان لقاء وزيرة الخارجية مثار جدل على مستوى ليبيا عندما أنكرت حكومة الوحدة حدوثه، وأكدت التزامها بالثوابت الوطنية، وأشارت إلى رفض وزيرة الخارجية اللقاء مع وزير الخارجية مستندة إلى إدانتها المستمرة للاستيطان والاعتداء المتكرر على المخيمات الفلسطينية. ووصف بيان الخارجية ما حدث في روما بأنّه لقاء عرضي لم يتضمن أي مباحثات أو مشاورات بخصوص التطبيع أو علاقات مستقبلية[14].

ذهب المجلس الرئاسي إلى تأكيد موقف ليبيا استنادًا إلى تجريم القانون رقم 62 سنة 1957 للتطبيع وأشكال التواصل المختلفة.

وعلى مدى فترة عملها، اتخذت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مواقف غير منحازة لأي طرف رغم تصاعد الأزمات وصلاحياتها الواسعة، كان آخرها تجنب عمل لجنة لمشروع قوانين الانتخابات (6+ 6)، فقد رأت ضرورة عرض العناصرَ الأساسية في القوانين الانتخابية والقضايا المرتبطة بها على المؤسسات الليبية، وممثلي المجتمع المدني من النساء والشباب والأطراف السياسية والأمنية الفاعلة. وتبدو ملاحظات البعثة على قوانين الانتخابات موضوعية في جانب ضرورة فك الارتباط بين انتخاب البرلمان ورئيس الدولة، وخصوصًا مع تعليق الجولة الثانية بسبب صعوبة التحقق من الوفاء بالتنازل عن الجنسية. هذه المواقف تُعتبر نوعًا من فوضى التفكير تجاه مرحلة إعادة البناء، فليس هناك مؤسسات صلبة تخاطبها الأمم المتحدة، بل تعمل على إثارة الخلافات بقدر أكبر من السعي لتجميع القدرات فهي تبحث عن توافق صعب، وما يمكن ملاحظته على استجابة الأمم المتحدة لأعمال اللجنة، يتمثل في تهميش مشروعيتها وربطها بإرادة مكونات منقسمة، تحت ما يُسمَّى التعامل مع جميع المؤسسات الليبية لمناقشة النقاط الخلافية في مشروع القانون[15].

أدّت البعثة الدولية دور المقدمة للسياسات الغربية. وبعد اتفاق الصخيرات في 2015 مرت السياسات الغربية تجاه مشكلة السلطة بمراحل، كان أهمها، محاولة تثبيت حكومة الوفاق وتمكينها من إدارة الموارد غير أنه مع تزايد الصراع، تلاقت الدول الغربية وروسيا للإطاحة بالحكومة في طرابلس في معارك أغسطس 2018 وأبريل 2019، وتمكين خليفة حفتر من السلطة، لكنه مع تزايد أعداد مجموعة فاغنر والسلاح الروسي، تَغيّر موقف الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية، حيث رتبت أولويتها لمنع الروس من الوصول إلى العاصمة، إلى جانب نبأ تحالفات جديدة لمواجهة الظهور الروسي في السياسة الليبية.

على مستوى السياسة الأمريكية سارت لقاءات المبعوث الأمريكي ريتشارد نورلاند نحو الانفتاح على الأطراف الليبية، بما يشبه حملة سياسية، أثارت الأسئلة حول الانتخابات بدون إجابات علنية، وإذا ما تتبعنا بيانات الجهات الليبية، يمكن ملاحظة أنها أقرب لفتح الاستشارات حول أعمال اللجنة المشتركة لصياغة قوانين الانتخابات، وبهذا المعنى لا تخلو سياسة أمريكا من تسييل الموقف تجاه انعقاد الانتخابات لتتفرغ للتعامل مع الاضطرابات في منطقة الساحل.

ارتبطت التحركات الأمريكية والأوربية بظهور القوات الروسية على الساحة الليبية، وخصوصًا مع اشتراكها في الحرب على طرابلس، وعلى الرغم من السكوت الأمريكي في البداية، إلا أنه مع تأرجح العمليات القتالية، اتجهت الولايات المتحدة لبدء حملة شاركت فيها وزارة الخارجية، والدفاع والأمن القومي، كان الهدف منها معادلة التدخل الروسي لحساب خليفة حفتر. قامت فرضية تغير الموقف الأمريكي على أن استقرار فاغنر في طرابلس سوف يعيد التجربة السورية ويخلق مشكلات للأمريكيين والأوربيين، وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة، 22 سبتمبر 2022، تركز دعمهم لوساطة الأمم المتحدة التي تعمل على وضع أساس دستوري لتأمين انتخابات رئاسية وبرلمانية حرّة ونزيهة، والإدارة الشفافة لعائدات النفط، ووقف إطلاق النار المعمول به في أكتوبر 2020[16].

خاتمة

أدّى تعثر المسار السياسي إلى ظهور مشكلات أخرى، كان أهمها توزيع الثروة والدخل الوطني. وبجانب غياب النسق القانوني للتوزيع العادل للثروة. يثير النزاع بين

الجهات الليبية مشكلات مشروعية المؤسسات القائمة لا تنازع الاختصاص فقط، فحالة ليبيا صارت أقرب إلى نوع من السلطات غير المكتملة، حيث يوجد تداخل في صلاحيات الجهات السياسية، ولا توجد فواصل واضحة بينها، وهذا شكّل حالة من الاستحواذ على موارد الدولة وتوسيع نطاق سلطتها على حساب استمرار العملية السياسية وتمكين الشعب من الثروة.

خلال هذه المرحلة، وقعت ليبيا في دائرة مفرغة وغموض مسارات الخروج الآمن نحو المستقبل. يشير تتابع الحكومات وتنازعها إلى تنامي النزاع الوظيفي والمالي من دون إطار قانوني ينظم هذه العملية، وهذا يفتح الطريق أمام التفكير في أشكال مختلفة للدولة قد لا تقتصر على الفيدرالية، بل تمتد إلى الانفصال.

ورغم التوافق على التعديل الدستوري رقم 13، لم تتمكن المجموعات المتنفذة من التوافق على قوانين الانتخابات. كما ظهرت نوعية أخرى من المشكلات؛ إذ لم تتمكن حكومة شرق ليبيا من تطوير موقفها السياسي، وهو ما يتضح في إنفاذ التعديل رقم 13 وتحقيق مطالبها في قانون الانتخابات، ومع فتحها لملف توزيع الثروة، تكون قد حققت تقدمًا في كل الملفات. وبالإضافة الى ذلك، كان تعيين خمسة قضاة في المحكمة العليا تثبيتًا لقانون السلطة القضائية. كما تعاني قوى غرب ليبيا عدم الاستقرار، فعلى الرغم من التوسع في هيكلة المؤسسات العامة، شهدت سياساتها إحباطًا كثيرًا، سواء نتيجة زيادة الصراع على قطاع الطاقة أم انحسار سيطرتها على إقليم الدولة.

لم يستطع أي من الأطراف توطيد وضعه القانوني أو السياسي، وظل نقص القدرات السمة المميزة لحالة المكونات السياسية. كما إن استمرار الخلاف على قوانين الانتخابات وتزايد النفوذ الدولي سوف يضع ليبيا أمام خيارات بديلة من الفيدرالية أو الانفصال، حيث مهد الوضع المستمر منذ سنوات حالة انقسام فعلية، لا ينقصها سوى الاعتراف الدولي. ومن ثَمّ تبدو ليبيا في الاتجاه نحو التأثر الشديد بالمتغيرات الإقليمية والدولية.

الهوامش والمصادر

1. - الدبيبة: المحنة الحالية أظهرت لليبيين أن قوتنا في وحدتنا، 10 سبتمبر 2023، في:
https://www.youtube.com/watch?v=ftuZ0vjTkME

2. - كلمة المشير خليفة حفتر بشأن الكارثة التي حلت بمدينة درنة وباقي مدن الجبل الأخضر، 10 سبتمبر 2023، في:
https://www.youtube.com/watch?v=WkvmXhIQFhM

3. - اللجنة المشتركة لإعداد مشروعات قوانين الاستفتاء والانتخابات، رسالة لرئيس المفوضية الوطنية للانتخابات، 15/ 6/ 2023.
- مجلس النواب الليبي، قانون 27/ 2023 بشأن انتخاب مجلس الأمة، 5 أكتوبر 2023.
- مجلس النواب الليبي، قانون 28 / 2023 بشأن انتخاب رئيس الدولة، 5 أكتوبر 2023.

4. - مجلس النواب الليبي، قانون 27/ 2023 بشأن انتخاب مجلس الأمة، 5 أكتوبر 2023.

5. - حزب العدالة والبناء، بيان رقم 14 لسنة 2023 بشأن مراجعة قوانين لجنة 6 + 6 من قبل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، طرابلس 12 أكتوبر 2023.

6. بيان القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية بشأن القوانين المنظمة للانتخابات،1.17 يونيو 2023

7. - المحكمة العليا الليبية، قرار رقم 28 لسنة 2013 بشأن عدم دستورية التعديل رقم (3) لسنة 2012، للفقرة (2) من البند (6) من المادة (30) من الإعلان الدستوري، طرابلس: 26/ 2/ 2013.

8. - المحكمة العليا الليبية، الطعن الدستوري رقم 17 / 61 ق بشأن الفقرة 11 من المادة 30 من الإعلان الدستوري المعدلة بموجب التعديل السابع، طرابلس: 6 / 11/ 2014.

9. - المجلس الرئاسي الليبي، قرار رقم 5 لسنة 2021 م بإنشاء المفوضية الوطنية العليا للمصالحة ، أبريل 4, 2021، في:
https://lawsociety.ly/legislation/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d8%b1%d9%82%d9%85-5-%d9%84%d8%b3%d9%86%d8%a9-2021-%d9%85-%d8%a8%d8%a5%d9%86%d8%b4%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%81%d9%88%d8%b6%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86/

10. المجلس الرئاسي، الرؤية الإستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية الليبية، طرابلس: 23 يوليو 2022.
https://www.elaosboa.com/335168./

11. Jason Pack, An International Financial Commission is Libya's Last Hope, September 14, 2020: at https://www.mei.edu/publications/international-financial-commission-libyas-last-hope

12. - لقاء خاص مع رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، القاهرة، قناة القاهرة الإخبارية، 16 يناير 2023، في:
https://www.youtube.com/watch?v=4GealxYrhxc
- و لتحقيق التنمية بمناطق الإنتاج والتصدير، فقد أصدر عقيلة في5 نوفمبر 2022، قرارًا بتشكيل لجنة من 11 خبيرًا، وهم علي الحبري وإمراجع سليمان وفاخر الفاخري وحمودة الأسود ومسعود قريفة وإدريس حسين وإبراهيم محمد والسنوسي الزوام ومحمد الصادق ومحمد بوسنينة وعبد الرحمن محمد.

13. - المجلس الرئاسي الليبي، قرار رقم 18 لسنة 2023 بإنشاء اللجنة المالية العليا، طرابلس: 15 يوليو 2023.

14. - وزارة الخارجية والتعاون الدولي، بيان بشأن لقاء المنقوش بوزير الخارجية الإسرائيلي في روما، طرابلس: 27/ 8/ 2023.

15. - بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن نتائج اجتماعات لجنة الـ6+6، 6 يونية 2023، في:
https://unsmil.unmissions.org/ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%8466
بعثة الأمم المتحدة للطعم في ليبيا تنتهي من المراجعة الفنية للقوانين الانتخابية، طرابلس: 12 أكتوبر 2023.
بيان مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن تسلّم قانوني لانتخاب رئيس الدولة ومجلس الأمة، طرابلس: 9 أكتوبر 2023.
-كلمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي، نيويورك: 16 أكتوبر 2023.
- بيان حزب العدالة والبناء مرجع سابق.

16. - سفارة الولايات المتحدة في ليبيا، بيان مشترك حول الوضع في ليبيا، 22 نوفمبر 2022.

أخبار العالم
من منظور تركي

اقرأ «ديلي صباح»
لتبقى على اطلاع على ما
يجري في تركيا
والعالم من تطورات

TURKUVAZ
MEDIA GROUP

DAILY SABAH

www.dailysabah.com
www.dailysabah.com/arabic